# قمة لاستعادة الثقة

■ ثمة إشكالية لابد من الاعتراف بها، وإلا سنكون كالمثل القائل مثل النعامة التي تدفن رأسها في التراب. هذه الاشكالية مردها أن المواطن العربي لم يعد يثق ثقة أكيدة بالنظام العربي الرسمي وبحكوماته على أنها بالإمكان أن تحقق له وللشعوب العربية آمالها وأحلامها واحتياجاتها، لهذا كله فإن انتظام عقد القمة العربية في مارس من كل عام صار هو الموعد الأكيد لالتمام الشمل العربي الرسمي الذي عانى ويعاني من حالة تمزق ما عرفت عافية منذ حرب الخليج الأولى في يناير ١٩٩١م حتى الساعة.

محمد علي سعد

وعليه فإن القمة العربية التي انعقدت في مدينة سرت بالجماهير الليبية وأياً كان مقرراتها، فإن العبرة في تحويل تلك القرارات الى أفعال وحقائق تعيش الواقع، لأن المواطن العربي قد مل من كثرة ما اتخذته القمة من قرارات دونما القدرة على التنفيذ وسئم بيانات الإدانة والتنديد والشجب والاحتجاج، ويحتاج اليوم لقرارات اتخاذ المبادرة بالفعل قبل رد الفعل.

المواطن العربي يعيش أزمة ثقة مع نظامه الرسمي.. أزمة امتدت من الخطاب الاعلامي الى الخطاب السياسي الى خطط التنمية الى الحلم بأن الغد سيكون أفضل، ووصلت أزمة الثقة للحد الذي صار فيه المواطن العربي يستقي أخبار وطنه من خارج وطنه.

من هذا كله فإننا كشعوب عربية نحتاج الى عقد قمة عربية استثنائية تبحث في موضوع واحد هو كيف يعيد النظام العربي الرسمي ثقة الشعوب العربية به وبخطاباته وسياساته وخططه للحاضر والمستقبل.

الشعوب العربية تحتاج اليوم لأن تستعيد ثقتها بحكامها وقادتها وساستها حتى تستطيع أن تعمل معهم لا لأجلهم من أجل يوم جيد وغد أفضل.. نقول ذلك لأن تاريخ القمم العربية كان مثار فرقة عربية، وعرفنا كثيراً من القمم العربية وبدلاً من أن تعزز التضامن العربي رأيناها فرقت ومزقت بين الأنظمة العربية بسبب سياسات تلك الأنظمة بعضها ضد بعض، ولذا فإن أزمة الثقة بين المواطن العربي والنظام العربي ازدادت بُعداً.

نخلص في الاخير للقول إن مقررات قمة سرت وغيرها من القمم العربية مسألة إيجابية، لكن ما نحتاجه كشعوب عربية ليس القرارات الصادرة أو المزيد من القرارات الصادرة، لكننا نريد أن تجد تلك القرارات القديمة والجديدة الصادرة في اختتام كل قمة عربية، طريقها للتنفيذ وتحويلها من كلمات وسطور على الورق لواقع معيش.

ونكرر ونقول اننا كشعوب عربية محتاجون لاستعادة الثقة بالنظام العربي الرسمي حتى نعمل معاً شعوباً وحكاماً لمصلحة قضايانا ومصالحنا العليا ونواجه معاً تحديات التنمية والتطور وتحقيق آدمية الآدمي كامل الحقوق والواجبات.. وكل قمة والعرب بألف خير.□

**للتأمل :**

■ دعني أرى مرة خيراً من أن تحدثني مائة مرة.

# المشترك والمبادرات الرئاسية

■ لم يدر في أذهان الباحثين عن الحقيقة إلا الجد والمثابرة بإخلاص وموضوعية لتدوين الحقيقة وإبرازها للناس لكي لا تكون أفكارهم عرضة للاختراق والزيف، الذي ربما يسعى إليه البعض من أجل طمس معالم الحقيقة، ونقوم بذلك في حينه لمنع ظهور الأدعياء الذين يحاولون تزييف الحقائق بعد إجهاظ تدوينها، وهو ما يدفعني الى الإلتزام بالوثائق والزمان والمكان ليكون للكلمة الصادقة والأمينة أثرها الايجابي في إيصال الحقيقة الى المتلقي، وبناء عليه ما الذي حدث بعد رسالة رئيس الجمهورية التي وجهها الى رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقاء المشترك في ٢٠٠٨/٨/٢٩م وهل التزم اللقاء المشترك بتوجيه ممثليه من أجل أداء اليمين الدستورية؟

د. علي مطهر العثربي

إن أعضاء اللجنة العليا للانتخابات الذين صدر قرار جمهوري بتعيينهم في ٢٦ اغسطس ٢٠٠٨م قاموا بأداء اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية في ٣٠ اغسطس ٢٠٠٨م، وكان من المفترض أن يحضر ممثلو اللقاء المشترك الذين شملهم قرار التعيين خصوصاً بعد رسالة رئيس الجمهورية الى المجلس الأعلى الذي أوضح لهم فيها جملة من الحقائق والضمانة لتلبية بعض المطالب التي كان يتحجج بها القائمون على تكتل اللقاء المشترك، وبالرغم من كل ذلك الا أن تكتل اللقاء المشترك لم يغتنم تلك الفرصة على الإطلاق وربما لم يقرأ رسالة رئيس الجمهورية وما جاء فيها بخصوص مطالبهم، بل إن بعض المحللين السياسيين يرون أن أحزاب اللقاء تتملص من أية اشارة الى الالتزام بالدستور والقانون وقالوا بأن أحزاب اللقاء المشترك لا تقدم على الحوار وتتجه نحو التوقيع على نتائجه إلا إذا كانت تعبر عن توافقات سياسية خارج إطار الدستور والقانون، ولذلك فإن أعضاء اللجنة العليا من تكتل اللقاء المشترك لم يفوا بالتزاماتهم ولم يكلفوا أنفسهم لتكليف ممثليهم بأداء اليمين الدستورية على الأقل من باب احترام المسؤوليات الدستورية لرئيس الجمهورية والحفاظ على قدر معين من المسؤولية الوطنية، وبدلاً من السير في الاتجاه الصحيح ورد اللقاء المشترك برسالة رفع فيها من سقف المطالب وعطل بموجبها الحوار.

وفي شهر اكتوبر، الثاني والعشرين منه ٢٠٠٨م أصر رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام على استئناف الحوار مع اللقاء المشترك وقدم مبادرة رئاسية جديدة تضمنت أربعة محاور رئيسية تمثلت فيما يلي:

المحور الأول: ان تستكمل الحكومة إجراءاتها مع مجلس النواب بهدف التصويت على مشروع التعديلات على قانون الانتخابات العامة والاستفتاء بناء على ما تم الاتفاق عليه بين الاحزاب والتنظيمات السياسية، وان تدخل تعديلاً على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بحيث يكون قوامها ١١ عضواً بدلاً من تسعة أعضاء.

المحور الثاني: أن يتم اضافة عضوين الى القوام الحالي للجنة العليا للانتخابات أحدهما يمثل اللقاء المشترك والآخر يمثل أحزاب التحالف الوطني.

المحور الثالث: أن يتم الإبقاء على لجان القيد والتسجيل المشكلة من العاملين في القطاع التربوي والتعليمي لإنجاز مهمة مراجعة وتصحيح جداول قيد الناخبين.

المحور الرابع: أن يتم تشكيل اللجان الانتخابية في مرحلة الترشيح والاقتراع طبقاً لما تم في الانتخابات الرئاسية والمحلية التي جرت في ٢ سبتمبر عام ٢٠٠٦م.

وتنفيذاً لذلك كلف رئيس الجمهورية مستشاره السياسي نائب رئيس المؤتمر الدكتور عبدالكريم الارياني مواصلة الحوار مع أحزاب اللقاء المشترك بشأن المبادرة الرئاسية الذي قام في يوم ٢٢ اغسطس ٢٠٠٨م بتسليم تلك المبادرة الرئاسية الى أحزاب اللقاء المشترك وعكف أياماً على التواصل اليومي مع قيادات تلك الاحزاب حتى يوم ٢٦ أكتوبر دون أن تبدي احزاب المشترك أي تجاوب مع مستشار رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر حول المبادرة الرئاسية، وفي ذلك الشهر أصبحت البلاد بنكية الفيضانات التي اجتاحت محافظتي حضرموت والمهرة، وانشغلت الدولة بكامل أجهزتها في عملية الانقاذ والإيواء ومعالجة أضرار الفيضانات، وبدلاً من أن تسهم احزاب اللقاء المشترك في عمليات الانقاذ والإيواء دخلت في مماحكات جانبية وشنت حملة إعلانية مجنونة ضد منحة القمح الإماراتية البالغة (٥٠٠) ألف طن من القمح واتهمت النافذين في السلطة بالسيطرة عليها ونهبها ولم تكن تدرك أن الإمارات العربية لم ترسل تلك الشحنة الا في بداية ٢٠٠٩م الامر الذي يؤكد من جديد أن أحزاب المشترك تبحث في كل مرة عن شماعة لتعليق وتعطيل الحوار، وقد يقول أحدهم بأن ذلك مبالغ فيه، وبناء عليه أقول لمن يقول ذلك كيف يفسر الحملة الإعلامية المجنونة ضد منحة القمح الإماراتية منذ شهر اكتوبر ٢٠٠٨م أو كيف يفسر اتهام النافذين بالاستيلاء على الشحنة قبل وصولها؟

ولأن أحزاب اللقاء المشترك تفتعل الأزمات وتصنع العراقيل أمام الاستحقاق الديمقراطي الدستوري المتمثل في الانتخابات النيابية الرابعة فإن اللجنة العليا للانتخابات قد مارست مهامها الدستورية والقانونية واعدت اعداداً كاملاً لتنفيذ مرحلة القيد والتسجيل رغم العراقيل التي وضعتها أحزاب اللقاء المشترك أمام اللجان الميدانية التي باشرت مهامها في ٢٠٠٨/١١/١٥م، وفي ٢٠٠٨/١٢/١٢م أعلن كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية عن قلقهما من وصول الحوار بين المشترك والمؤتمر الى طريق مسدود وطرحا وجهة نظر تتعلق بإجراء الانتخابات ومشاركة الجميع وقد رحب بها المؤتمر الشعبي العام واعلن المشترك عن تمسكه باتفاق المبادئ وتوصيات الاتحاد الأوروبي وأصدر بياناً في ٥ يناير ٢٠٠٩م وضع فيه شروطاً جديدة لإجراء الانتخابات.. وهو ما سنتناول تفاصيله في العدد القادم بإذن الله.□

# إلى أين نتجه؟!

■ من المؤكد الذي لا يختلف عليه اثنان أن العنوان البارز للمشهد السياسي المتأزم في بلادنا هو عنوان الاعلام الحكومي والحزبي والمستقل، وإن كان في اعتقادي لا يوجد إعلام مستقل في بلادنا، إنما هو تابع للسلطة وإما للمعارضة، وهناك إعلام «صحف، ومواقع الكترونية» - للأسف- تدار وتمول من الخارج، وهنا الخطورة في المسألة.

اقبال علي عبدالله

جميعنا يدرك ويلمس أن نظامنا السياسي ومنذ إعادة تحقيق الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م انتهج الديمقراطية مسلكاً في قيادته للبلاد، وكانت من نتائج وإفرازات هذا النهج حرية الرأي والرأي الآخر وإطلاق حرية الصحافة وإصدار الصحف وإنشاء المواقع الالكترونية لمن يمتلك الامكانات دون مراعاة الشروط والضوابط المهنية لصاحب هذا الإصدار ومعرفة مصدر تمويله رغم وجود قانون للصحافة والمطبوعات الذي كلما عملت السلطة على تنفيذه انبرى صوت (المعارضة) بالاحتجاج والتباكي على الديمقراطية.

من هنا فإن المخطط التآمري الخارجي ضد نظامنا ووحدتنا ومنجزاتنا قد وجد في هذا الخلل الاعلامي والعجز الحكومي في إصلاح الخلل، وجد أهم أدوات تنفيذ المخطط والتغلغل بين أوساط المجتمع الذي وجد هو الآخر عجز الاعلام الحكومي في مواجهة هذا السرطان المموّل من الخارج.

من نافل القول إن ما تنشره بعض الصحف والمواقع الالكترونية التي بدأت بالانتشار مؤخراً لمن هب ودب وهي صحف ومواقع أغلبها تتبع بشكل مباشر او من تحت الحزام لأحزاب ما يسمى «اللقاء المشترك».. أقول إن ما ينشر من أخبار وتقارير عما تشهده بعض مديريات المحافظات الجنوبية من أعمال فوضى وتخريب وخروج على النظام والقانون سنجد أنها أخبار وتقارير مفبركة كاذبة تقرأ سطورها فصول المخطط التآمري الاستخباراتي الخارجي، حيث وعلى سبيل المثال تقول إن ما تقوله تلك الأخبار والتقارير من أن «الآلاف من المواطنين شاركوا في المسيرات السلمية ضد السلطة» و«قوات الامن تطلق النار على المتظاهرين وحملة اعتقالات واسعة تشهدها المحافظات الجنوبية»... وغيرها من الاكاذيب التي -واقسم بالله على ذلك -بأن المواطنين في تلك المديريات يسخرون ويدينون مثل هذه الاكاذيب التي لا تمت للواقع بصلة.. فكل من يشاهد القنوات الفضائية العربية التي تنقل صور تلك المسيرات وكل من شارك او حضر العديد من تلك المسيرات في أكثر من منطقة يؤكد أن المشاركين هم لا يتجاوزون المئات وأغلبهم أرغموا تحت تهديد السلاح كما حدث مع طلاب المدارس الى الخروج في هذه المسيرات التي لا علاقة لها بالسلمية، بل هناك شرذمة متخصصة يقومون بحمل «الأعلام التشطيرية» وإشعال الحرائق في الطرقات وفي عدد من المحلات التجارية التابعة لمواطنين من المحافظات الشمالية بهدف نهبها كما هي صورة عمليات التقطع التي جاوزت كل قيم وأخلاقيات شعبنا.

هذه الحقيقة التي تحاول صحافة ومواقع إعلامية حاقدة وتابعة لأحزاب لا يهمها الوطن والمواطن بل ما يرسل لها من الخارج، تحاول تشويهها صارت اليوم كالزامبط التي كلما نفخت فيها انفجرت.. فالمواطنون في المحافظات الجنوبية وحدويون وقدموا التضحيات لتحقيق وحماية الوحدة.. ودعاة الانفصال شرذمة بدأت تدرك -كما حدث في محافظة أبين أنها تنفذ مخططاً خارجياً يستهدف الوطن والمواطنين دون استثناء.□

# المغترب خير سفير لبلادنا

■ قرأت تصريحاً لسعادة سفير دولة الكويت الشقيقة بصنعاء أثناء زيارته لمقر صحيفة «الميثاق» وموقع المؤتمر نت ورد فيه بأن سفارة دولة الكويت الشقيقة تمنح كل شهر من (٧٠-٨٠) فيزة عمل شهرياً لعاملين يمنيين للعمل بدولة الكويت الشقيقة ويتبنى سعادة السفير بزيادة الفيز الممنوحة لليمنيين لأن العمالة اليمنية لديها عدة مميزات ربما لا تتوافر لدى آخرين، وهذه خطوات جيدة في الاتجاه الصحيح وهو ما يبشر بعودة العلاقات الاخوية بين اليمن والكويت الى سابق عهدها بعد مرور سحابة صيف عليها، لكن ما شد انتباهي هو إشادته بمن تم منحهم فيز العمل خاصة خطباء المساجد حيث اثنى عليهم وقال: إن لديهم خطاباً دينياً معتدلاً ووسطياً الى هنا انتهى تصريح سعادة السفير.. وهذا ما نفتقده في اليمن.. إذ اننا بحاجة الى هذا الخطاب الديني المعتدل والوسطي، ويكون الأمر أكثر وضوحاً واستغراباً - في نفس الوقت - عندما يعرف الشخص بأن الانسان اليمني يكون قدوة حسنة بمجرد أن تطأ قدمه أي أرض خارج الارض اليمنية فهو يحترم القانون ويلتزم به ولا يخالف إشارة المرور أو يقف في غير الأماكن المخصصة للوقوف.. الخ بيد أنه وبمجرد أن تهبط به الرحلة في مطار صنعاء الدولي حتى يعود الى سابق تصرفاته حتى وإن كان قد مرت عليه فترة طويلة في الأغتراب فلن يقف في الطابور عند الخط الاصفر لينتظر منحه ختم العودة، كما يمكنه أخذ «الشمة» إذا وجدت والبصق على أرضية المطار وغيرها من المخالفات.. ما يذكرني برواية كانت قد حدثت في غابر العصر لأحد الحكام تقول: بانه كان حاكم شديد تدين له كل الرقاب، فحدث أن تمرد عليه أحد المشائخ وبعد أكثر من جولة من الحروب استدرج المتمرد وألقى القبض عليه وسجنه لعدة أشهر، وحينما هم الحاكم بإطلاقه دعاه وقال له : هل ستتمرد على الدولة مرة أخرى؟ ، فأجابه بالنفي.. إلا أن الحاكم وقبل إطلاق ذلك الشخص من السجن طلب من حاشيته بأن ياتوه «بتربة» من منطقة سكن ذلك المتمرد ويضعوها تحت الفرش الذي ينام عليه ذلك الشخص المتمرد، وعندما جاءوا بتراب وكرر عليه الحاكم نفس السؤال: هل هو مطيع لأوامر الدولة فأجابه ذلك الشخص المتمرد بالنفي.. فقال الحاكم لمن حوله لا تجعلوه يعود الى تلك المنطقة.□

أحمد محمد راجح

# لماذا يتهربون من إقرار ذممهم المالية؟!

■ جاء في سِفْر الأنبياء، أن أناساً شكوا لسليمان الحكيم لصاً يسرق عليهم دجاجهم ولم يستطيعوا معرفة من يكون! فوعدهم خيراً ودعا إلى إقامة الصلاة وخطب فيهم قائلاً: إن هناك من يسرق دجاج جيرانه ولا يدري أن فوق رأسه قشاشة، وعلى حين غرة مسح أحدهم بيده على رأسه، فأشار إليه سليمان وخاطب الناس قائلاً: خذوا بغريمكم، فاطلقها مثلاً يقول: «السارق فوق رأسه قشاشة».. وبدورنا نتساءل: ماذا عن قشاشة فسدة هذا الزمان؟!

تقول لنا الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إن هناك عدة وسائط أولها قشاشة إقرار الذمة المالية وقد أثبتت جدواها على الرغم من أنها في طورها الأول.. إذ تبين لنا- وبحسب تصريح الأستاذ محمد حمود المطري رئيس قطاع الذمة المالية بالهيئة الوطنية العليا، لصحيفة «الجمهور» لعدد السبت الماضي- ان عدد الذين لم يقدموا إقرارهم هذا بلغ ١٥٠٠ شخصية قيادية من بينهم سفراء ووزراء ومحافظون ووكلاء.. الخ، وان الهيئة ستضطر إلى نشر أسمائهم في صحيفة «الوحدة» في أعداد قادمة.

sayari13@hotmail.com

والسؤال يقول هنا: لماذا يحجم هذا الكم الذي لا يستبعد أن يشكل رقماً من قوام القيادات العليا في السلطات الثلاث في بلادنا؟ لاشك أن أبسط مدلولات الإجابة عن هذا السؤال تشير إلى أن غالبيتهم يخشون أن يمسحوا على رؤوسهم كما فعلها صاحبنا سارق الدجاج، بغض النظر عن البعض الذين قدموا اقرار ذممهم المالية بطريقة تغطية «الحسبة» بالقبعة أو «الكوفية»، لأن لكل مقام مقالاً، ولكل حدث حديثاً..

وحسناً فعلت الهيئة العليا لمكافحة الفساد عندما خاطبت وزارة الإدارة المحلية بعدم السماح لأمناء عموم المجالس المحلية بالمحافظات بالترشح للانتخابات الداخلية المقررة في ٢ مايو القادم والذين لم يقدموا اقرار ذممهم المالية، إذ أنها خطوة جريئة تشكل في مضمونها رسالة لأولئك الذين يستخفون بأوليات ضبط الفساد ووضعه تحت المجهر رقم (١)، ومن ثم يمرر إلى المجهر الثاني فالثالث وما أدراك ما الثالث؟!!

وأتمنى على وزارة الإدارة المحلية أن تستجيب لمذكرة الهيئة العليا لمكافحة الفساد في هذا الشأن، إذا أردنا فعلاً أن نمضي قُدُماً لتجفيف منابع الفساد على الأقل.

قال الشاعر:

إذا ما الجرح رُمَّ على فسادٍ
تبيَّن فيه إهمال الطبيب

«البحتري».□

# نافذة أمل

■ أحياناً ولعوامل لا يد له فيها، يجد المرء منا نفسه في مازق حقيقي، لأنه يكون واقعاً بين فريقين مختلفين ومتناقضين، من جهة محبي ومؤيدي التهويل والتضخيم لمشاكلنا الوطنية وازماتنا السياسية، والاجتماعية، والأمنية، والتموينية، مع أنها ليست كذلك دائماً، ومن جهة ثانية أنصار التهوين أو التبسيط المبالغ فيه لتلك المشاكل والأزمات، والإفراط في التفاؤل بتجاهلها والقفز عليها والادعاء بعدم وجودها، مع أنها أكبر من أن نتجاهل مظاهرها البارزة والمتلاحة والمتكررة.

أ.د/ طارق أحمد المنصوب

كما يستحيل أن نقنع الناس والمواطنين بعدم وجودها، لاسيما أننا نتعايش مع بعض صورها ومظاهرها يوماً بيوم، وساعة بساعة، وربما لحظة بلحظة، بتفاوت قد يرتبط بنطاق الأزمة ومداها، وبتعدد الاهتمامات الشخصية، واختلاف الظروف الخاصة المحيطة بكل واحد منا، ومنطقة إقامته ومستواه الثقافي أو الاجتماعي أو الإقتصادي، أو انتمائه الحزبي والسياسي، أوموقعه من هذا الحدث أو ذاك، أو ارتباطه بهذا الطرف او ذاك، وليت الأمر اقتصر عندنا على محاولة جادة وأمينة لتحليل الواقع بمافيه من سلبيات وإيجابيات بمهنية وحرفية عالية، وبحيادية وواقعية، وعقلانية مهما اعتراه النقص أو المحدودية، ومهما بدا أن التحليل مؤلم أو مزعج.

لكن يبدو أن بعض جوانب البحث أو السؤال وحتى التحليل لأسباب مايحدث في مجتمعنا من أزمات بنيوية أو دورية يبقى انتهازياً وقاصراً واعتباطياً وانتقائياً ومزاجياً، وربما حاقداً، وهو يثوي - غالباً- خلف مناطق قصية ونائية تتوارى عن الأعين المجردة، وقد يقع وراء أكمة التشاؤم المحبط لبعضنا، أو خلف أفق التفاؤل أو الأمل المفرط لبعضنا الآخر وهي العوامل التي تضع كل فرد منا أمام أجزاء صغيرة من المشهد العام، لا يراها سواه، وقد لا يرغب بسواها، ليفوّت علينا وعلى نفسه رؤية جانب كبير من بقية المشهد، لعنّت أو كبر أو صلف أو غرور أو خصومة سياسية، هذه الآفات التي تعمي صاحبها عن رؤية باقي جوانب المشهد الحقيقية، فيتوهم الأمور على غير حقيقتها أو يدعي عكس مايؤمن به، وربما عمد - في بعض الاحيان، ولأسباب متعددة: شخصية أو سياسية أو مذهبية لا مجال لتفصيلها في هذه التناولة - الى نقل الأمر على غير صورته وهذا أخطر وأسوأ ما يمكن أن يحدث خاصة عندما يتعلق الأمر بمبدأ أو سلوك يتكرر كثيراً.

أيها السادة لسنا في حاجة الى من يكرر علينا بشكل دائم ويومي نفس الاسطوانة المشروخة عن أزماتنا ومشاكلنا ومشاكل مجتمعنا، لأننا نعيشها حقاً ونتجرع سمومها، ولسنا في حاجة الى من يسد علينا كل أفق لحلها، أو يضع أمامنا العقبات ليفقدنا كل قدرة على معالجتها، ويسلبنا كل إرادة ورغبة في الحياة، ويقتل فينا كل أمل في الغد القريب أو البعيد، أو يفت في عضدنا ويوهن عزائمنا عن مكافحة كل المظاهر السلبية في مجتمعنا، أويجعلنا نستسلم لواقع مريض وقدر مؤلم كأنه قضاء محتوم بات لصيقاً بنا لا فكاك لنا منه..

نحن في حاجة الى من يضع يده على مكمن الخلل، دون شطط أو تعسف أو تهويل، ويرشدنا السبيل للتغلب على تلك المشاكل والأزمات دون إفراط في التفاؤل، أو مبالغة في تقدير الذات أو القدرات الوطنية، وفي حاجة الى من يحيي فينا كل أمل في غد واعد بكل الخير، لأننا شعب يؤمن بالله، وبقدرتنا على تجاوز المحن والأزمات، وتاريخنا الحديث والمعاصر مليء بصور ناصعة من المقاومة وتجاوز الأزمات والمحن والتغلب على كل الصعاب، واعلموا أن واحداً من أعظم دروس التاريخ يتلخص في حقيقة واحدة «أن الشعوب تولد وتقوى في رحم الأزمات».□

# بوضوح

ibnuneel@yahoo.com

ابن النيل

# شر البلية ما يضحك!

■ في أعقاب مقتل اثنين من جنودنا وإصابة ثلاثة آخرين بجروح يوم الجمعة الماضي، خلال اشتباك ميداني مباغت مع رجال المقاومة الوطنية الفلسطينية شمال شرقي خان يونس جنوب قطاع غزة الفلسطيني المحاصر، سارعت قوات جيش الاحتلال الصهيوني على الفور، وكعادتها دائماً في حالة كهذه، بإشهار تهديدها ووعيدها إلى حركة حماس، مبشرة إيانا باجتمالات شنها عدواناً جديداً على القطاع المنكوب ذاته.

وكأنما كان من المفترض أن يقدم رجال المقاومة الوطنية الفلسطينية إلى هؤلاء الجنود الصهاينة الذين راحوا يتوغلون داخل أراضيهم لأمر في نفس يعقوب كما يقولون.. ما تيسر لهم من تسهيلات لوجستية، لتمكينهم من تنفيذ فعلتهم العدوانية، كنوع من كرم الضيافة، بدلاً من إفشال مهمتهم على النحو الذي حدث، عبر الاشتباك معهم وقتل اثنين منهم، وجرح ثلاثة آخرين.

ولما كان شر البلية ما يضحك.. فقد استوقفتني إلى حد الدهشة والاستغراب.. وقاحة هذا التهديد والوعيد الذي وجهته قوات جيش العدو.. لأناس لم يذهبوا إلى حيث كان جنود الاحتلال الصهيوني.. لمهاجمة ثكناتهم العسكرية على سبيل المثال، بل إن هؤلاء الجنود الصهاينة هم الذين جاءوا إلى حيث كان رجال المقاومة الوطنية الفلسطينية، في سياق توغلهم دون وجه حق داخل قطاع غزة المحاصر لارتكاب فعل عدواني بعينه، رداً على واقعة اطلاق فصيل وطني فلسطيني مقاوم.. واحداً من صواريخه البدوية المتواضعة قبلها بأيام قلائل، باتجاه موقع لمغتصبي حقوقهم، ربما.. على خلفية اغتيال أحد قادة حركة حماس على أيدي عملاء الموساد، إبان تواجده في إمارة دبي أواخر شهر يناير الماضي.

ويبدو أن قادة الكيان العنصري المصطنع.. قد باتوا في أيامنا هذه.. على يقين بأن أمة العرب ماتزال غارقة في متاهات صمتها المهين، منذ كان تسليمها بالعجز في مواجهتهم، فازدادوا صلفاً وغطرسة.. لدرجة عدم اكتراثهم حتى بنصائح أصدقائهم وحلفائهم من كبار المسئولين في البيت الأبيض الأمريكي.

وهذه بطاقة حب فلسطينية الهوى.. إلى رجال المقاومة الوطنية الحقة في فلسطين التي نحب، ممن أدركوا أكثر من غيرهم.. حقيقة أن الحق بغير القوة ضائع، وأن السلام بغير إمكانية الدفاع عنه استسلام.. وإلى حديث آخر..□

# مقالب «كذبة ابريل»..!!

عبدان دهيس

■ الخميس أنيس، وله عند اليمنيين طقوس مميزة، وخصوصية يسبل لها اللعاب من إعداد مائدة الأكل، واختيار نوع الآلات، وتجليس الشيشة والمداعة، وتجهيز التمباك والمعسّل، ومعظم اليمنيين يخصصون هذا اليوم للعائلة، والجلوس مع «أم العيال»..!!

وعلى ذكر «يوم الخميس». والخميس أنيس كما قلنا، ربما هي المصادفات وحدها، أن الخميس القادم هو أول أيام شهر ابريل على ماتقولوا هكذا - بحساب التقويم الميلادي «واحد ابريل» ويوم واحد ابريل، جميعكم يعلم علم اليقين، كما جرت العادة - وقطع العادة عداوة، أنه في هذا اليوم، في كل بلاد الدنيا الواسعة، تكثر «المقالب» الثقيلة والمزحات القاسية، وبعضها مؤلمة ومحزنة، تنزل كالصواعق والجبال، على رؤوس الكثيرين، وتؤدي بهم - في غالب الاحيان- الى الوفاة،إن لم يستدركوا - في الحال، إن هذا اليوم هو واحد ابريل وأن مايتلقونه من أخبار واتصالات من أصدقاء وأصحاب وأعزاء لهم، ماهي الا عبارة عن «كذبة ابريل» - هكذا اعتاد الناس على تسميتها، بما تحمله من «فجائع» و«مصائب» ما انزل الله بها من مصائب، ومن صدق ومن كذب، وأنت تصدّق من وتكذّب من ..يا فصيح ..؟! ويا لطيف الطف بنا، وجنبنا «مقالب كذبة ابريل».. في «واحد ابريل»..يوم الخميس القادم..!

في ذكريات «كذبة ابريل».. اتذكر وهذه- ورب العالمين، وماعندي لكم يمين يا جماعة الخير- إنها حقيقة، حدثت لي في سنوات بعيدة في السبعينيات تقريباً، وفي «واحد ابريل» بالضبط. قولوا يا أصحابي.. اتصل بي، أخ عزيز.. عمر أمه مايكذب، وهو إنسان جاد وصادق، في معاملته وعلاقاته مع الآخرين، وله مكانته في الوسط الاجتماعي -هكذا عرفته من خلال صحبتي الطويلة به، وهكذا يعرفه غيري — ايضاً بهذه الصفات الطيبة والاخلاق والسلوك.. المهم أخذت «سماعة التليفون».. وفي الحال قال لي صاحبي : عظم الله أجرك، في مصابكم،و البقية في حياتك..» قلت مصابنا في من..؟! قال: يا أخي والله إني سمعت قبل قليل أن أمك ماتت ولا حول ولا قوة الا بالله، أبش من مقبرة باتقبروها..؟! اشهد لكم بالله اني تجمدت في مكاني، وانعقد لساني، وسقطت «سماعة التليفون» من يدي، وسقطت على الارض مغمياً عليّ، ورحت في غيبوبة، لم افق منها إلا وانا في المستشفى بعد ان اسعفني زملائي، لأن أمي - الله يرحمها - ماتت فيما بعد سنوات، كانت حينها بالفعل (مريضة) وصاحبي سامحه الله كان على معرفة بمرضها، ووظفه بكذبة ثقيلة مؤلمة ومحزنة اسمها «كذبة ابريل»..!

خَلونا الآن ندخل في «خبايير السياسة»..سمعنا إن «جماعة المشترك» رجع لهم عقلهم قليل، فهناك أخبار تقول انهم عزموا على الحوار مع حزب المؤتمر الشعبي العام، ولكن في «حوار جزئي» حول «القضايا الخلافية» نتمنى بقلوب صادقة وصافية مثل اللبن أن يصدقوا هذه المرة حتى لانقول أن المسالة ما هي الأكذبة ابريل» والسلام ختام..!□